

على اولوية اعمال الفعل الاول بقوله امر والفعل
ولولا اني اسع لاد لمعيشة كفاية ولم اطلب قليل
من المار حيث قالوا قد توجه النعمان اعني كفاية
ولم اطلب الاسم واحد وهو قليل من المار فاقضى الاول
زوجه بالثاني قلت وانما لا يثبت بالمفعولية وامر الفيل
الذي يسمو فصيح وهو العرب اعلم الا ان قولهم يكن
اعمال الاول اعلم من الثاني لان الثاني لا يعمل الا بالبين
فاجاب المصنف عن طرف المصنفين وقولهم في القيس
كفاية ولم اطلب قليل من المال ليس من اي من باب
تنازع النعمان في الدعة عن تقديره توجهه كل
من كفاية ولم اطلب القليل من المال لاستلزامه عدم
السعي لاد المعيشة وانما كفاية قليل من المار ونحوه
طلبه المن في كل واحد منهما وذلك لان لو جعل مدحول
المنبت شرط كان او جهرا ومعطوف على احد هما
منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون
مفعول لم اطلب سعة وقال لم اطلب العزة والمجد
كما ير عليه البيت المتأخر اعني قوله وكنتما اسعي لمجد
مؤقت وقد يدرك المجد المؤقت اشارة ورحب بسنة تقدير
المعنى يعني اني اسع لاد لمعيشة ولا يلغى قليل

من المار وكنتما اسعي لمجد الاصيل الثابت واسعي له
مفعول عالم باسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر
فاعله وانما لم يفصل عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل
البتراء حيث قال ومنها المبتدأ للفتحة القصار
بالفاعل حتى سمي بعض النحاة فاعله كل مفعول حذف
فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول
لمبتدأ كونه فاعله لفعل متعلق به واقيم متوالي للمفعول
مقاس اي مقام الفاعل في السنة الفعل او شبهه اليه
وشبهه اي شرط عالم باسم فاعله في حذف فاعله و
اقامت مقاس فاعله ان يعجزه صيغة الفعل له فعل اي
الماضي المجهول او بفعل اي المضارع المجهول فينبأون
من الفعل واستفعل ويفتعل ويستفعل ويغير فانما الفعل
المجهول الذي فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من
مفعول باب علمت لانه سنة الاول المفعول الاول السنة
انما قالوا سنة الفعل اليه ولا يكون السنة الا انما قاله كونه
سنة او سنة اليه معا مع كون كل من السنة بين تاما
بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد الاسماء من وهو
السنة المصدرية تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل
باب علمت او حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت